

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

للمدة (2003-2021)

الباحثة: اطياف محمود شاكر أ.م.د. شعبان صدام منشد الأمانة

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

Shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

Adminpg.atiaf.mahmood@uobasrah.edu.iq

تاريخ قبول النشر : 2023/4/26

تاريخ استلام البحث : 2023/4/9

المستخلص:

تهدف الدراسة الى تتبع مسار التغيرات التي قامت بها السلطة النقدية في سعر الصرف منذ عام 2003 ولغاية عام (2021) التي كان لها الاثر المباشر او غير المباشر في الموازنة العامة واتسمت هذه التغيرات باتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع مقابل الدولار الامريكي منذ بداية المدة المذكورة ولغاية نهاية عام 2020 اذ اتخذت السلطة النقدية اجراءً مغايراً يخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي واعتمدت الدراسة في الوصول الى الهدف المنهج الاستقرائي ومستعملة الاسلوبين الوصفي والاحصائي في التحليل الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة الى ان التغيرات التي حدثت باتجاه رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار كانت تهدف الى استخدام سعر الصرف هدفاً وسيطاً لغرض تحقيق الغاية المتعلقة باستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم، في حين ان التغير الذي حصل في نهاية الدراسة اي عام (2020) كان يهدف الى تعزيز موارد الدولة من مصدرها الاساسي وهو النفط الخام لتغطية نفقاتها المتزايدة في الموازنة العامة وقد نجحت الى حد كبير في ذلك ولكنها في الوقت نفسه تسببت بضرر كبير على مستويات الدخل الحقيقية للأفراد وخصوصاً اصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة اذ دخلت شريحة كبيرة من الافراد تحت مستوى خط الفقر.

ومن ثم وضعت الدراسة مقترحات حول عملية التغير الرسمي للصرف تمثلت بان يكون هذا التغير مدروساً بصورة دقيقة بحيث تؤخذ بنظر الاعتبار الآثار المترتبة عليه بحيث تكون اثاره الايجابية تفوق اثاره السلبية.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، الإيرادات ، النفقات ، الموازنة العامة .

Analysis of changes in the official exchange rate and its impact on the general budget for the period (2003-2021)

Atyaf Mahmud Shakir

Dr.Shaban Saddam ALemara

Basra University / College of Administration and Economics /

Department of Economics

Abstract:

The study aims to track the course of changes made by the monetary authority in the exchange rate from 2003 until 2021, which had a direct or indirect impact on the general budget. The monetary authority took a different measure that reduces the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar. In reaching the goal, the study adopted the inductive approach, using the descriptive and statistical methods in economic analysis. The study concluded that the changes that occurred towards raising the exchange rate of the dinar against the dollar were aimed at using the exchange rate as a target. As a mediator for the purpose of achieving the goal related to the stability of the general level of prices and reducing inflation rates, while the change that occurred at the end of the study, i.e. the year 2020, was aimed at strengthening the state's resources from its main source, which is crude oil, to cover its increasing expenditures in the general budget, and it succeeded to a large extent in that, but it At the same time, it caused great damage to the real income levels of individuals, especially those with limited and low incomes, as a large segment of individuals entered below the poverty line. Then the study put forward proposals about the process of the official change of exchange represented in that this change be carefully studied so that the effects of it are taken into account so that its positive effects outweigh its negative effects.

Keywords (exchange rate, revenues, expenditures, general budget).

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا احادي الجانب في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي بشكل رئيس على القطاع النفطي ويترتب على ذلك ان صادراته تتركز في السلعة التي ينتجها ذلك القطاع، لذا فان حصيلة الصادرات العراقية تأتي بالدرجة الاساسية من الصادرات النفطية ، وان الايرادات المتحققة من هذه الصادرات تشكل هي الاخرى نسبة عالية من الايرادات العامة للدولة في موازنتها العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي معتمدا في موارده الاقتصادية على سلعة واحدة سوقها الاساسي هو سوق خارجي وان ما يستخدم منها داخليا يعد محدوداً جداً نسبياً وفي المقابل يلجأ الاقتصاد العراقي في تلبية طلبه المحلي من السلع والخدمات الى السوق الدولية ، وذلك لمحدودية التنوع في القاعدة الانتاجية مستفيداً من قدرته التصديرية في جلب العملة الاجنبية اللازمة لتغطية تلك الاستيرادات . وقد جعل هذا الارتباط الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات المنكشفة اقتصاديا بنسبة عالية .

ويحتل سعر الصرف في هذه العلاقة مع العالم الخارجي أهمية خاصة في الاقتصاد العراقي ، اذ ان قيمة صادراته واستيراداته سوف تحدد من خلال هذا السعر لذلك يجب على الحكومة الاهتمام كثيرا في الية تحديد قيمة العملة ومن ثم تحديد سعر صرفها لما لهذا السعر، من آثار اقتصادية متعددة سواء في قيمة ناتجه المحلي ام في صادراته الكلية أم في ايراداته التي تعتمد عليها موازنته العامة . ويجب في ضوء ذلك ان تكون التغيرات الرسمية لقيمة الدينار العراقي مدروسة بصورة معمقة بحيث تكون قيمة هذه العملة مقومة بصورة صحيحة ،اي يجب ان لا تكون مقومة بأعلى من قيمتها أو اقل من قيمتها على وفق ما تقره الجوانب النظرية والعلمية في النظرية الاقتصادية .

وتركز الدراسة الحالية على دراسة التغيرات التي حصلت في سعر صرف الدينار العراقي منذ حدوث التغيير السياسي في عام(2003) ولغاية نهاية عام (2021) ومحاولة تحديد الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التغيرات ومدى انعكاسها في

تقييم جانب مهم من الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن حصيلة العملة الاجنبية الناتجة من الصادرات العراقية مقومة بالعملة العراقية . بالإضافة الى تأثير ذلك في الموارد العامة للدولة واثرها في المنهاج السنوي الجاري والاستثماري . وتترك هذه الآثار مجتمعة آثاراً اقتصادية في دخول افراد المجتمع العراقي وقدرتهم الشرائية، وذلك بسبب ارتباط الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل كبير على السلع والخدمات الاجنبية

اهمية البحث :- تكمن اهمية الدراسة في ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي له تأثيرات كبيرة في استقرار مستوى الاسعار المحلية وبعدها استقرار النشاط الاقتصادي، فضلا عن التأثيرات الاخرى المتعلقة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويعتمد سعر الصرف في السياسة النقدية بوصفه مثبثاً نقدياً وهدفاً وسيطاً لغرض تحقيق الاهداف النهائية المتعلقة بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم وتعتمد الموازنة العامة للعراق في تمويلها على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الإيرادات العامة وان قيمة الإيرادات النفطية بالدينار العراقي تتحدد من خلال تحديد قيمة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ كلما انخفض سعر الصرف زادت هذه الإيرادات بالدينار العراقي وبالعكس في حالة ارتفاعه.

مشكلة البحث:- يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام (2003) مشكلة التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وان هذه التغيرات لها انعكاسات في الاقتصاد العراقي بسبب الارتباط الكبير للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وتأثره بالصدمات العالمية وانعكاس ذلك في حصيلة العراق من موارده الاقتصادية من جانب وقدرته في تلبية الطلب المتزايد من جانب اخر، اذ تذبذب إيراداته العامة مقومة بالدينار العراقي بكمية النفط المصدر واسعاره فضلاً عن التغيرات في سعر الصرف .

هدف البحث:- معرفة التقلبات التي حدثت في سعر الصرف وتأثير هذه التقلبات في الموازنة العامة خلال مدة الدراسة

فرضية البحث:- " تؤدي التغيرات في سعر الصرف بالاقتصاد العراقي الى اثار اقتصادية ايجابية وسلبية تنعكس على جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي "

منهجية البحث :- يعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وتغيراته وصولا الى تأثيراته في الاقتصاد العراقي باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليل الاحصائي والاقتصادي للجوانب الاقتصادية التي يتناولها موضوع الدراسة.

هيكل البحث :- لغرض اثبات الفرضية او نفيها وتحقيق اهداف الدراسة فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره الاقتصادية، اما المبحث الثاني فقد ركز على هيكل الموازنة العامة اذ تطرق الى تحليل الايرادات والنفقات العامة للمدة (2003-2021) اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل اثر سعر الصرف في الموازنة العامة للمدة (2003-2021) وانتهت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات حول الموضوع .

المبحث الاول:- مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره الاقتصادية

اولا : مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم والصيغ المتعلقة بمفهوم سعر الصرف باختلاف النظم الاقتصادية ومراحل التطور التي شهدتها فضلا عن الاختلاف في وجهات نظر الباحثين والاساليب المستخدمة في تحديد سعر الصرف وسوف نتطرق الى مفاهيم وانواع سعر الصرف في الادبيات الاقتصادية المختلفة .

ويعرف سعر الصرف بأنه نسبة التبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد الوطنية ، وبمعنى أدق فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء او بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى (الياسري ، 2022 ، 35) . ويعرف ايضا بأنه عدد

الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي أو ينظر الى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (البعاج ،2019، 65). و يمكن ان يعرف على انه العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة اخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف . كذلك يمكن مبادلة العملات غير القابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء (هالود ،ماكدونالد ، 2007 ، 39).

ثانيا : - انواع سعر الصرف:

1- **سعر الصرف الاسمي** : تقوم الدول بتحديد اسعار صرف عملاتها على وفق النظرية الاقتصادية وحسب انظمة الصرف السائدة في تلك المدة الزمنية وهذا التحديد للسعر هو ما يطلق عليه سعر الصرف الرسمي و "يعد سعر الصرف الاسمي بمثابة معدل التبادل لعملة دولتين". اي عندما نتطرق الى سعر الصرف بين دولتين ، يشار في العادة الى القيمة الصافية أو بمعنى آخر عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية (صندوق النقد العربي ،2022).

2- **سعر الصرف الحقيقي** : ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه "نسبة المستوى العام للأسعار في الداخل P الى نظيره في الخارج P^* عندما يعبر عنهما بعملة مشتركة اي كلاهما بالدينار" (علي ،2015، 4). ان اسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار في الدولتين وكذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتمويل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول ومن ثم فهو يقيس القوى الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الاجنبية (دانيالز،فانهوز ، 2010، 67) . وهناك سعر صرف حقيقي توازني " ويتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي وفي الوقت نفسه التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للإنتاج والسلع غير القابلة للإنتاج" (هالود، ماكدونالد ، 2007 ، 98) .

3- سعر الصرف الفعلي : هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين او اكثر من العملات. وتعني عملية الترجيح اعطاء تركيز اكبر على العملات الاكثر اهمية في سلة العملات ، وتركيز اصغر على العملات الاقل اهمية في هذه السلة . ويمكن ان يعرف بأنه مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد من العملات الاجنبية في مدة زمنية معينة ، ويبين من خلال هذا التطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الاخرى (دانيالز، فانهوز، 2010، 70). ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفين:

أ- سعر الصرف الفعال الاسمي : انه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الاساس 100% لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مرجحاً بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات او نصيب التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسيين .

ب- سعر الصرف الفعال الحقيقي : وبهذا المعنى تعد طريقة قياسه لقياس القوى الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية (محمود ، 2000 ، 76).

4- سعر الصرف التوازني : هو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة . وتحدد قوى العرض والطلب وضع التوازن في السوق لسعر صرف عملة معينة (دانيالز ، فانهوز ، 2010 ، 2 ، 84). ويمثل سعر الصرف التوازني سعراً متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي اي ان سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي ومن ثم فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية اعتيادية وطبيعية غير مختلفة .

5- سعر الصرف السوقي(الموازي): وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية الى اخرى ومن عميل الى اخر كما انه سعر غير ثابت وغير معلن رسمياً بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما

يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملية نفسها في (NEZEYS,1993,12).

ثالثا :- الاثار الاقتصادية لتغيير سعر الصرف

1- الاثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة

أ- الاثار الايجابية لتخفيض قيمة العملة

*- ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تقليل الطلب على الاستيرادات وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الاستيرادات بالعملية المحلية ومن ثم سوف تبدو اسعار الاستيرادات غالية الثمن بالنسبة للمقيمين في الداخل وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها بشرط ان تكون مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصفر (مختاري ، 2018 ، 16).

*- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة الصادرات وذلك نتيجة انخفاض اسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للدولة التي خفضت قيمة عملتها فضلا عن انه سوف يتحول من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية (عوض، مهدي، 2021، 229).

*- ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى تقليل الطلب على العملة الاجنبية وذلك نتيجة ارتفاع قيمة العملة الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الاحتياطات من العملة الاجنبية (حسن ، 2020 ، 15).

*- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات السلعية القابلة للتصدير .

*- ان تخفيض سعر الصرف سيكون له اثر ايجابي في انتاج السلع البديلة للواردات لأن هذا الاخير سيرتفع اسعارها حيث ان اسعار الواردات ترتفع بنسبة اعلى من ارتفاع السلع المحلية البديلة لها وهذا سيحفز زيادة انتاج هذه البدائل المحلية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على بدائل الواردات (مرغيت ، 2019 ، 209).

ب- الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة :

* - ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع بالعملة المحلية وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المواد الاولية التي يتم استيرادها بمعنى اخر ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع تكاليف معيشة الافراد ومن ثم سوف يؤدي الى انخفاض دخل الافراد، مما يؤدي الى مطالبة العمال برفع اجورهم (دادان ، رشيدة، 2016، 11).

* - يؤدي تخفيض قيمة العملة الى دخول الاقتصاد في حالة الانكماش وذلك نتيجة التضخم الجامح الذي يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبعدها سوف يؤثر في اسعار السلع الاولية المستوردة التي تدخل في عملية الانتاج(العجوزة، 2021، 45) وهذا سوف ينعكس سلبا على اسعار السلع النهائية التي ارتفع سعرها مؤديا الى تراجع حجم الانتاج ومن ثم دخول الاقتصاد في حالة انكماش.

* - ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج اذ يقوم الافراد بنقل اموالهم الى خارج البلاد من اجل تجنب الخسارة الناتجة من تخفيض قيمة العملة او من اجل تحقيق الارباح .

* - اذا كانت الدولة المخفضة لقيمة عملتها مدينة للعالم الخارجي وقامت بدفع هذه الديون وكذلك الفوائد المترتبة عليها فان عبء الديون التي سوف تدفعها سيزداد وذلك بسبب انها ستدفع " كمية اكبر من عملتها الوطنية لسداد دينها بالعملة الاجنبية (الساعدي، عبد ، 2011 ، 92).

2- الآثار الاقتصادية لرفع قيمة العملة :

ا- الآثار الايجابية لرفع قيمة العملة

* - ان رفع قيمة العملة يهدف الى معالجة الفائض في الميزان التجاري اذ تصبح الاستيرادات اكبر من الصادرات ويتلاشى الفائض تدريجيا (العاني ، محي ، 2019 ، 33).

- * - يؤدي ارتفاع قيمة العملة الى انخفاض اسعار السلع الاجنبية اذ تكون مرونة الطلب عليها منخفضة (عكاوي ، سلمان، 2014، 70).
- * - ان رفع قيمة العملة سوف يؤدي الى تدفق الاصول المالية الى الداخل وذلك من اجل الاستثمار في الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها اذ تكون هذه العملة مرغوبة من قبل الاجانب وقد اصبحت مرتفعة القيمة .
- * - ان سياسة رفع قيمة العملة " تعد مؤشرا اكثر فعالية في مواجهة التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية " .
- ب- الاثار السلبية لرفع قيمة العملة :**
- * - تؤدي سياسة رفع قيمة العملة الى نتائج سلبية ومن اهم هذه النتائج هو خفض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير في الاسواق الدولية (الغالي ،مطوق ،2016، 95).
- * - يؤدي رفع قيمة العملة الى انخفاض حصيلة الضرائب وذلك نتيجة انخفاض كمية السلع المصدرة وارتفاع كمية السلع المستوردة بالنتيجة يؤدي الى اقبال كاهل الموازنة العامة ومن ثم يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.
- * - يؤدي رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الاجنبية الى انخفاض الاستثمار في الاسهم نظرا لأن رفع قيمتها يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على منتجات الشركات الوطنية ومن ثم انخفاض ارباحها المتوقعة مما يؤدي الى انخفاض اسعارها السوقية وتدني قيمة رسملة بورصة الاوراق المالية (بودريوة، بورزامة ، 2020، 50).
- * - ان رفع قيمة العملة يؤدي الى انخفاض مستوى اليد العاملة مما يترتب عليه انخفاض دخول الافراد وذلك بسبب الاعتماد الكبير على السلع المستوردة (العاني ، محي ، 2019، 363).
- * - ان رفع قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة .

المبحث الثاني

تحليل واقع اسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2021)

اولا- سوق الصرف الاجنبي في العراق:-

يعتمد سوق الصرف في العراق كما في اسواق الصرف في الدول الاجنبية على جانبي الطلب والعرض على العملة الاجنبية ويختلف جانب العرض في الاقتصاد العراقي بان مصدره يأتي من جانب واحد بشكل كبير جدا اذ تشكل الصادرات النفطية المصدر الاساسي لعرض العملة الاجنبية وقد اشرت الدراسة ذلك اذ بينت ان الصادرات النفطية تشكل 99% من اجمالي الصادرات . ويترتب على ذلك ان يصبح عرض العملة الاجنبية مسيطرا عليه من قبل الدولة وان هذه السيطرة تنتقل الى الاحتكار التام في جانب العرض كون الايرادات النفطية تعود ملكيتها الى الحكومة التي تشكل النسبة الاكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة .

اما جانب الطلب فتعددت مصادره مثله مثل باقي الدول الاخرى اذ هناك عدد كبير من المستوردين والسياح المواطنين والمستثمرين في الخارج فضلا عن الطلبة الدارسين في الخارج والمرضى وغيرهم وتصبح احتياجات الطالبين هنا وهناك بالقدر الذي تبيعه الحكومة من عملتها الاجنبية وبالتأكيد على وفق السعر الرسمي الذي حددته .

وتمثل نافذة بيع العملة سوقا للصرف الاجنبي فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الاجنبي والتي من خلالها تتمكن السلطة النقدية من التدخل للتأثير في سعر الصرف، التضخم وعرض النقد فهي اداة السياسة النقدية الفعالة حاليا للتحكم والسيطرة على الكتلة النقدية فهي تعد قناة انتقال أثر السياسة النقدية للتأثير في سعر الصرف بشكل مباشر لانخفاض فعالية الادوات التقليدية الاخرى بحكم رعية الاقتصاد العراقي اذ من خلالها يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالنقد الاجنبي ومن ثم اعادة ضخه في الاقتصاد العراقي اذ يعد الدولار الامريكي العملة الرئيسية والوحيدة التي يتم تداولها في السوق وذلك لان جميع الصادرات النفطية تتم مبادلتها بالدولار الامريكي .

يتم شراء الدولار من وزارة المالية كونها المالكة للدولار والوصية على الايرادات العامة ومن ثم تتم فضلا عن هذا السعر عمولة مصرفية تعد بمثابة (هامش ربح) لتمويل عملياته كون البنك المركزي سلطة لها استقلالية مالية ومعنوية اذ تم استحداث نافذة بيع العملة بتاريخ 4 - تشرين الاول - 2003 كأداة حديثة من ادوات السياسة النقدية المتبعة قبل عام 2003 في العراق وتماشيا مع نهج الاقتصاد المفتوح والانفتاح على الاسواق الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية وفي سبيل تحقيق الاهداف المرسومة الاقتصادية وما يصاحبها من زيادة في الانفاق انسجاما مع سمة الريعية للاقتصاد العراقي وجد ان استحداث نافذة بيع العملة سيلبي متطلبات السياسة المالية وسيكون الدور الكبير والمؤثر في السياسة النقدية .

بوصف نافذة بيع العملة سوقا للصرف الاجنبي فيمكن النظر الى النافذة من زاويتين الزاوية الاولى هي (العرض) الذي يمثل ما يتاح لها من المعروض من النقد الاجنبي من قبل وزارة المالية اذ يعد شراء النقد الاجنبي من وزارة المالية (عرضاً) والبيع الذي يتم الى المصارف يعد (طلباً) والهدف من استحداث النافذة هو لايجاد التوازن بين العرض والطلب على العملة الاجنبية واجراء التعقيم النقدي

ثانيا - تحليل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية :-

تشير بيانات الجدول (1) الى ان مشتريات البنك المركزي اخذت مسارا متصاعدا فقد ارتفعت الكميات المشتراة خلال المدة (2003-2006) من وزارة المالية وهذا جاء نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية فضلا عن ذلك زيادة الكميات المصدرة من النفط خلال هذه المدة كما ذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل لتشكل نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية 99,9% من مجموع المشتريات اما بالنسبة لمشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة للمدة نفسها فقد بلغت بنسبه 0,1% من مجموع المشتريات ان سبب الانخفاض في مشتريات البنك المركزي من دوائر الدولة والمصارف يعود الى محدودية دور القطاع الخاص وكذلك القطاع

الحكومي غير النفطي في المساهمة في عرض العملة الاجنبية بسبب عدم تنوع القاعدة الانتاجية سواء في القطاعين العام والخاص .

وخلال عام 2007 ارتفعت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية الى 28113 مليون دولار وفي هذا العام حصل ايضا ارتفاع في مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة لتشكل ولأول مرة نسبة 5% من مجموع المشتريات بواقع 1413 مليون دولار، وبسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض سعر برميل النفط في عام 2009 وانخفاض الإيرادات النفطية مما أدى الى انخفاض مشتريات البنك المركزي من الدولار لتصل الى 23013 مليون دولار بعد ان كانت 45850 مليون دولار عام 2008 .

جدول (1) مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية للمدة (2003-2021) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	مجموع المشتريات (1)	مشتريات البنك المركزي من الوزارة المالية (2)	النسبة (3)	مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة (4)	النسبة (5)
2003	901	900	99,9	1	0,1
2004	10852	10802	99,5	50	0,5
2005	10678	10600	99,3	78	0,7
2006	16510	16400	99,3	110	0,7
2007	28113	26700	95	1413	5
2008	45850	45500	99,2	350	0,8
2009	23013	23000	99,9	13	0,1
2010	41004	41000	99,9	4	0,01
2011	51003	51000	99,9	3	0,01
2012	57004	57000	99,9	4	0,01
2013	62000	62000	100	-	-
2014	47515	47515	100	-	-
2015	32450	32450	100	-	-
2016	25653	25653	100	-	-
2017	40355	40355	100	-	-
2018	52229	52229	100	-	-
2019	58851	58851	100	-	-
2020	30730	30730	100	-	-
2021	45997	45997	100	-	-

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المنشورات السنوية (2003-2021). بغداد : البنك المركزي العراقي

العمود (3) و (5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثالثاً - تحليل مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية:

يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بالتدخل في نافذة العملة بائعاً للعملة الاجنبية ، اي يتدخل في اتجاه واحد لتلبية الطلب على العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ، وعلى وفق هذه الحالة يصبح سوق الصرف سوق الاحتكار معبراً عن حالة من الاحتكار للعملة الاجنبية.

وتصبح الحكومة محتكرة لمصدر عرض العملة الاجنبية من خلال ممثلها في هذا الجانب الا وهو البنك المركزي العراقي الذي يقوم بتلبية طلبات المستوردين والطلبات الاخرى التي جرت الاشارة اليها سابقاً وذلك من خلال بيع العملة الاجنبية الى الطالبين بسعر معلن سابقاً المسمى بالسعر الرسمي لصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وبذلك تمثل نافذة العملة جانب العرض لسوق الصرف في العراق وهي المحدد الرئيس لاتجاه سعر الصرف وبما يراه صانعو السياسة الاقتصادية مناسبة خلال مدة الدراسة.

وقد شهد الاقتصاد العراقي حالة من الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003 على العالم الخارجي مما ادى الى فسخ المجال امام التجار للتعامل بحرية في العملة الاجنبية وقد ادى ذلك الى زيادة ملحوظة في الطلب على الدولار لتمويل مبادلاتهم التجارية مما شهد زيادة في المعروض السلعي لم يشهدها السوق من قبل وبشكل غطى الطلب على الحاجة المحلية، ومن خلال الجدول (2) نلاحظ ان الكمية المباعة بلغت خلال عام 2004 ما يقارب 6108 مليون دولار.

وفي المدة (2005-2006) سجلت الكميات المباعة للعملة الاجنبية في المزاد ارتفاع بلغ 10463 مليون دولار عام 2005 وفي عام 2006 سجلت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية 11175 مليون دولار وهذا يعكس الطلب المتزايد للعملة الاجنبية لتغطية احتياجات البلد من الاستيرادات فضلاً عن حالات السفر والهجرة التي زادت في تلك الفترة بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في البلد ، فيما سجلت الكميات المباعة من العملة الاجنبية في المدة (2007-2008) ارتفاعاً ملموساً بلغ

15979 مليون دولار عام 2007 وسجل عام 2008 (25867) مليون دولار ، ان زيادة الطلب على الدولار خلال هذه الفترة تعود الى استقرار الوضع الامني مما ادى الى استمرار البنك المركزي في تلبية حاجة القطاع الخاص من العملة الاجنبية ، اي ان الدولار الامريكي خلال هذه الفترة يباع بطريقتين الاولى عن طريق الحوالات الى حسابات خارجية للمصارف لتمويل متطلبات الاستيراد ، اما الطريقة الثانية فتشمل المبيعات النقدية لتمويل حاجات متعددة منها السفر والعلاج والحج وغيرها .

وتوالى الزيادة اذ اتخذت مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية مسارا تصاعديا في المدة (2009-2013) اذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من 33990 مليون دولار عام 2009 الى 53232 مليون دولار عام 2013 وهذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتلبية متطلبات الاستيراد وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي جراء هذا الطلب.

وقد نجم عن ذلك انخفاض اسعار النفط عالمياً خلال عام 2014 وانخفاض عوائد العراق النفطية الى 89129,8 مليون دولار بعد ان كانت 89214,5 مليون دولار عام 2013 (التقرير السنوي للصادرات ، 2014 ، 3) وكذلك انخفاض رصيد وزارة المالية من فوائض الميزانية المجمعة للسنوات السابقة في صندوق تنمية العراق اكثر من 18 مليار دولار في بداية 2013 الى 6,5 مليارات دولار في بداية عام 2014 والى 4 مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني 2014، فضلا عن انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الى 65730,62 مليون دولار عام 2014 بعد ان كان هذا الرصيد 78145,30 مليون دولار عام 2013 (تقرير البنك المركزي، 2014، 25) .

كل هذه الاسباب ادت الى لجوء اللجنة المالية لمجلس النواب الى وضع سقف لمبيعات الدولار او ايقاف المزاد، اذ نصت المادة (50) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 على ما يأتي. يلتزم البنك المركزي بتحديد مبيعاته من العملة

الاجنبية (الدولار) في مزادة اليومي بسقف لا يتجاوز (75) مليون دولار يوميا مع توخي العدالة في عملية البيع ، ويطالب المصرف المشارك في المزاد تقديم مستندات ادخال البضائع وبيانات التحاسب الضريبي والادخال الجمركي خلال (30) يوماً من تاريخ شرائه للمبلغ وبخلافه تفرض على المصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي او العقوبات الصادرة منه ، واستخدام الادوات المصرفية الاخرى للحفاظ على قوة الدينار تجاه الدولار (وزارة المالية ، قانون الموازنة الاتحادية ، 2015) . لقد نجم عن تحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة عام 2015 الى تراجع حجم مبيعات البنك المركزي اذ بلغت 44304 مليون دولار بعد ان كانت 51728 مليون دولار عام 2014.

وشهدت السنوات (2017، 2018، 2019) ارتفاعاً في الكميات المباعة من العملة الاجنبية بلغت (40666، 47133، 51125) مليون دولار على التوالي ويعود ذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وتزايد الكميات المصدرة منه وانعكس ذلك على زيادة الايرادات النفطية ومن ثم في مبيعات العملة. ويلاحظ ان تقلبات اسعار النفط تنعكس على مبيعات العملة في الاجل الطويل مما يعني ان مسار التقلبات في اسعار النفط ينعكس على مبيعات العملة ولكن تغيرات اسعار النفط صعودا او انخفاضاً في الاجل القصير لا تنعكس بشكل مباشر على مبيعات العملة لان ارتباط مزاد العملة بتقلبات اسعار النفط يتم عن طريق متغير الانفاق الحكومي وهو لا يمكن تغييره في الاجل القصير لأنه مرتبط بتشريع قانون الموازنة العامة ، فضلاً عن ان الانفاق الحكومي لا يكون فقط عن طريق الايراد النفطي بل عن طرائق اخرى مثل حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية من المصارف الحكومية والقروض الخارجية .

وسجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام 2020 انخفاضاً بلغ 44080 مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها البلد المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض ايرادات النفط نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بصورة عامة مما ادى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الارصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء كما انخفضت مبيعات النقد بنسبه 8% عام 2020 نتيجة انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بسبب توقف النقل بين الدول خلال هذا العام فضلا عن عدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من قبل البنك المركزي لشهري اب وايلول من عام 2020 سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام 2021 انخفاضاً بنسبة 15,8% عن عام 2020 ، لتسجل 37094 مليون دولار ويعزا ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بنسبة (15,4%) بسبب استمرار الازمة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد بسلاسل التوريد التي شهدها العالم بسبب الجائحة من جانب والى تغير سعر الصرف الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة ، فضلا عن ارتفاع اسعار السلع العالمية الا ان مبيعات النقد ارتفعت بنسبة 17,8% عام 2021 نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجيا بين الدول خلال هذا العام، (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي ، 2021، 6).

جدول (2) مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
(مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	مجموع المبيعات (1)	النقد (2)	النسبة % (3)	الحوالة (4)	النسبة % (5)	الاعتماد (6)	النسبة % (7)
2003	293	293	100	-	-	-	-
2004	6108	6108	100	-	-	-	-
2005	10463	10463	100	-	-	-	-
2006	11175	11175	100	-	-	-	-
2007	15979	2998	18,8	12981	81,2	-	-
2008	25867	5578	21,6	20289	78,4	-	-
2009	33990	4569	13,4	29421	86,6	-	-
2010	36171	2197	6,1	33974	93,9	-	-
2011	39798	1460	3,7	38338	96,3	-	-
2012	48650	3664	7,5	44986	92,5	-	-
2013	53232	12226	23	41006	77	-	-
2014	51728	14563	26,7	37165	68,2	2735	5
2015	44304	5989	13,5	38315	86,5	-	-
2016	33524	4690	14	28834	86	-	-
2017	40666	9351	22,9	31315	77	1474	3,5
2018	47133	8788	18,6	38345	81,4	-	-
2019	51127	5774	11,3	45353	88,7	-	-
2020	44080	3369	8	40711	92	-	-

2021	37094	6620	17,8	30474	82,2	-	-
------	-------	------	------	-------	------	---	---

المصدر: 1-المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (2003-2021). بغداد:
البنك المركزي العراقي 2- العمود (3) و(5) و (7) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات
الجدول (2)

المبحث الثالث

هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2021)

تعد الموازنة العامة اهم اداة تستعملها الحكومة في اطار توظيفها للسياسة المالية والتي تتضمن الايرادات العامة والنفقات العامة بمختلف اشكالها ومن خلالها يمكن التعرف على نهج السياسة المالية التي تتبعها الحكومة فيما اذا كانت سياسة توسعية ام انكماشية فهي خطة تتضمن تقديرا للنفقات والايرادات الحكومية لمدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة والتي تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة (البرلمان) اذ تستند في تكوينها الى عنصرين اساسيين هما التقديرات والاعتماد فان التقدير يتمثل في تقدير ارقام الايرادات العامة التي ينتظر ان تحصل عليها السلطة التنفيذية وكذلك النفقات العامة التي ينتظر ان تنفقها لإشباع الحاجات العامة وذلك خلال مدة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة اما بالنسبة الى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات ونفقات عامة اي ان الموازنة العامة تستند مشروعيته وقوتها القانونية من خلال التصويت والموافقة عليها من قبل السلطات التشريعية ومن ثم تدخل حيز التنفيذ لتتمكن السلطة التنفيذية من القيام بالواجبات الموكلة اليها وحسب ما ورد في مشروع الموازنة من تخصصات. تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل رئيس على الايرادات النفطية اذ اشترنا الى النفط مصدر ريعي تذهب إيراداته الى الحكومة العراقية وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تمويل موازنة وتقييم الايرادات العامة بالدينار العراقي بعد ان تحول فيه الصادرات النفطية الى الدينار العراقي وهنا

يأتي تأثير سعر الصرف في تحديد قيمة الإيرادات النفطية في حالة انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف (محمد، 2014، 15).

أولاً: تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2021)

تشير بيانات الجدول (3) أن هناك عجز واضح في الموازنة العامة خلال عام 2004 بلغ (669) مليون دينار ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الانفاق العام والبالغ قيمة 33657 مليار دينار والذي فاق حجم الإيرادات العامة والبالغة قيمتها 32988 مليار دينار من جهة أخرى ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي من 1896 دينار لكل دولار إلى 1453 دينار لكل دولار هذا الارتفاع كان له أثر سلبي على الموازنة العامة بشقيها (الإيرادات العامة والانفاق العام) فيما يخص الإيرادات العامة وذلك من خلال التأثير على السلع المصدرة ومن ثم التأثير على حصيلة الضرائب لأن أسعار السلع سوف تبدو غالية مما يؤدي إلى العزوف عن شرائها وفي المقابل تبدو السلع المستوردة رخيصة مما يؤدي إلى إقبال المواطنين على شرائها ومن ثم زيادة الانفاق العام وبالنتيجة انقل كاهل الموازنة العامة وادى إلى عجزها .

جدول (3) الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2021) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الانفاق العام	سعر الصرف	الفائض والعجز في الموازنة العامة
2003	16015	9233,2	1896	6781.8
2004	32988	33657	1453	(669)
2005	40435	35981	1469	4454
2006	49055	33487	1467	15568
2007	54956	33545	1255	21411
2008	80613	57403	1193	23210
2009	55243	52567	1170	2676
2010	55243	84657	1170	(14479)
2011	70178	96662	1170	3336
2012	99998	90374	1166	29092
2013	119466	106873	1166	6894
2014	113767	83556	1166	21830
2015	105386	70397	1187	(3927)
2016	66470	67067	1190	(12658)
2017	77335	75490	1190	1845
2018	106569	80873	1190	25696

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

2019	107566	11723	1190	(4157)
2020	63199	76082	1190	(12883)
2021	109081	102849	1450	6232

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2003-2021) . بغداد : وزارة التخطيط

شهدت السنوات (2005، 2006، 2007، 2008) فائض في الموازنة العامة ويعزى ذلك الى ارتفاع حصيله الإيرادات العامة والبالغ قيمته (404035، 49055، 54956، 80613) مليار دينار والتي فاقت حصيله الانفاق العام خلال المدة المذكورة والبالغ قيمته (35981، 33487، 33545، 57403) مليار دينار في المقابل استمرار سعر الصرف الدينار العراقي بالارتفاع من (1193 الى 1469) دينار لكل دولار ويعزى ذلك الى الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تحسن سعر الصرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وذلك من خلال توفير الاحتياطات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي والمتأتية من الإيرادات العامة الاثر الاكبر في تحسن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي استمر الفائض في الموازنة العامة لغاية عام 2014 والبالغ قيمته 21830 مليار دينار، شهدت السنتين (2015-2016) عجزا في الموازنة العامة والبالغ قيمته ((3927) و(12658)) مليار دينار ويعزى ذلك العجز الى زيادة الانفاق العام والذي كان بسبب الحرب الذي تعرض له العراق على يد عصابات داعش الارهابية مما ادى الى اقبال كاهل الموازنة من خلال الانفاق على المعدات العسكرية وبالنتيجة ادى الى عجزها ، وشهدت السنتين (2017-2018) تحسن ملحوظا حيث نلاحظ الفائض في الموازنة العامة نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد بعد الانتهاء من حرب داعش وتحرير المناطق المحتلة ادى الى عودة تصدير النفط عن طريق تلك المناطق ومن ثم زيادة الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية والتي فاقت الانفاق العام حيث بلغت قيمة

الفائض خلال المدة المذكورة (1845-25696) مليار دينار وفي المقابل ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي حيث سجل 1190 دينار لكل دولار ، سجل عامي (2019-2020) عجزا في الموازنة العامة والبالغ قيمته ((4157)، (12883)) مليار دينار ويعزى ذلك الى انخفاض حصيللة الايرادات العامة وارتفاع الانفاق العام والذي يعود الى جائحة كوفيد 19 التي تسببت في تقليل حجم الصادرات النفطية حسب اتفاق (اوبك+) والتي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في المقابل زيادة الانفاق على المستلزمات الطبية هذه الاسباب ادت الى زيادة عبئ الموازنة العامة مما ادى الى عجزها . اما خلال عام 2021 تم تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته 6232 مليار دينار ويعزى ذلك الى ارتفاع حصيللة الايرادات العامة والبالغ قيمته 109081 مليار دينار مقابل 102849 مليار دينار من الانفاق العام ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع الحظر واجراءات العزل في اغلب دول العالم وعودة تصدير النفط الخام والذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة كما تم ذكره في الاعلى ومن ثم العامل المهم في الموازنة العامة وفي المقابل نلاحظ تخفيض سعر الصرف الدينار العراقي الى 1450 دينار لكل دولار هذا الاجراء سوف يكون له اثر ايجابي وذلك من خلال زيادة السلع المصدرة ومن ثم زيادة حصيللة الضرائب وبالتالي زيادة الايرادات العامة هذا من جانب من جانب اخر تقليل السلع المستوردة لأنها سوف تبدو غالية بالنسبة للمواطنين المحليين ومن ثم سوف يعزفون عن شرائها والمحصلة النهائية تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة .

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة للمدة (2003-2021)

تعد الإيرادات العامة من الادوات المالية التي تستعملها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم تحقيقها . اذ تتجلى بالموارد التي

تحصل عليها الحكومة في شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة شهدت الايرادات العامة تطورات رافقت تطور الفكر الاقتصادي السائد اذ كانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزنة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الانفاق العام اللازم لقيام الحكومة بوظائفها الاساسية المتمثلة بالأمن والدفاع ،اما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الايرادات العامة بجانب كونها اداة للحصول على الاموال العامة اداة مهمة من ادوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وحسب الاهداف التي تروم الى تحقيقها بغية توجيه المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي .

وتنقسم الايرادات العامة في العراق الى الايرادات النفطية والايرادات غير النفطية (الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية وايرادات اخرى) ويمثل نشاط النفط احد مرتكزات الاقتصاد العراقي اذ يسهم بدور كبير في حركة النشاط الاقتصادي ومن ثم يعد مصدرا مهما للعمالات الاجنبية الى جانب ذلك فالإيرادات النفطية تشكل مركز الثقل في حركة الموازنة العامة والمصدر التمويلي الرئيس للأنفاق العام . ومن خلال بيانات الجدول (4) يتضح ان حجم الايرادات النفطية بعد عام (2003) في تزايد اذ سجلت الايرادات النفطية (32625) مليار دينار عام (2004) وبنسبه اسهام (98,8) من الايرادات العامة في حين سجلت الايرادات غير النفطية ما نسبته (1,2) من الايرادات العامة ونلاحظ من خلال هذه النسبة ان الايرادات غير النفطية تشكل نسبة ضئيلة من الايرادات العامة ، وذلك بسبب ظروف البلد وما تعرض له من حرب وتدمير وتدهور الاوضاع الامنية في العراق وتغير نظام الحكم وانعدام

الانضباط في المؤسسات الحكومية وتوقفها عن العمل وتدمير البنى التحتية مما أدى الى صعوبة الحصول على الضرائب .

الجدول (4) تطور الإيرادات العامة للمدة (2003-2021)

(مليار دينار نسبة مئوية)

السنة	الإيرادات العامة العمود (1)	الإيرادات النفطية العمود (2)	النسبة العمود (3)	الإيرادات غير النفطية العمود (4)	النسبة العمود (5)
2003	16015	15790	98,5	225	1,5
2004	32988	32625	98,8	363	1,2
2005	40435	39453	97,5	992	2,5
2006	49055	46908	95,6	2147	4,4
2007	54956	53154	96,7	1802	3,3
2008	80613	77564	96,2	3051	3,8
2009	55243	51752	93,6	3491	6,4
2010	70178	60131	85,6	10047	14,4
2011	99998	93226	93,2	6772	6,8
2012	119466	109239	91,4	10227	8,6
2013	113767	104132	91,5	9635	8,5
2014	105386	97417	92,4	7969	7,6
2015	66470	51565	77,5	14905	22,5
2016	54409	48503	90,8	5906	9,2
2017	77335	68495	88,5	8840	11,5
2018	106569	102768	96,4	3801	3,6
2019	107566	97086	90,2	10480	9,8
2020	63199	55705	88,1	7494	11,9
2021	109081	95270	87,3	13811	12,7

المصدر : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (2003-2021). بغداد :

وزارة التخطيط 2- العمود (3) و(5) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

ارتفعت الإيرادات النفطية في الأعوام اللاحقة لتسجل في عام 2008 (80613) مليار دينار وبنسبة اسهام 96,2 من الإيرادات العامة يعزى ذلك الى ارتفاع كميات النفط المصدر فضلا عن ارتفاع اسعاره في السوق العالمية في حين شهدت الإيرادات غير النفطية في الأعوام اللاحقة تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا اذ سجلت في عام 2008 مبلغا قدره (3051) مليار دينار وبنسبة اسهام (3,8) من الإيرادات العامة . ان تدهور اسعار النفط العالمية وتأثيرها في الموازنة العامة في العراق كان الاكثر وضوحا بعد الازمة التي اجتاحت العالم في عام 2008 فقد القت الأزمة بظلالها على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين (2008 و 2009) مما كان له الاثر الكبير في تراجع الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط وكذلك بالنسبة للعراق اذ شكل عام (2008) على صعيد السوق النفطية جميع المفارقات والتقلبات السريعة خلال النصف الاول منه حلقت اسعار النفط عاليا وكادت تلامس عتبة ال (150) دولاراً للبرميل في شهر تموز وسرعان ما بدأت تنهال في انحدارها وانخفضت الى ما دون (40) دولار للبرميل وفي نهاية النصف الثاني من العام نفسه وقد انعكس ذلك على الاقتصادات النفطية اذ انخفضت إيراداتها النفطية وتأثرت موازنتها العامة بذلك والاقتصاد العراقي واحد من تلك الاقتصادات

وفي عام (2012) اخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع لتسجل (1092399) مليار دينار وبنسبة مساهمة (91,4) من الإيرادات العامة وهذا ناجم عن جولات التراخيص النفطية التي وقعها العراق مع شركات النفط العالمية والتي بموجبها تمكن من زيادة صادراته النفطية الى جانب ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية مما ادى الى زيادة الإيرادات العامة وكذلك شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا في عام (2012) لتسجل (10227) مليار دينار وبنسبة مساهمة (8,6) من الإيرادات العامة وخلال الأعوام (2013-2016) شهد العراق تراجعا واضحا في الإيرادات النفطية فقد انخفضت من (113767) مليار دينار عام (2013) الى (48503) مليار دينار عام

(2016) ويعزا ذلك الانخفاض الى تعرض الاقتصاد الى صدمة مزدوجة تمثلت بدخول العصابات الارهابية (داعش) وانخفاض اسعار النفط عالميا مما ادى الى انخفاض العوائد النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة ومن ثم انخفاض الاخيرة .

وفي عام (2015) شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا لتسجل (14905) مليار دينار وبنسبة مساهمة (22,5) من الإيرادات العامة ويعزا ذلك الى الاجراءات التصحيحية التي اتبعتها الحكومة في ظل استمرار تراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشروعات التنمية من خلال البحث عن مصادر التمويل البديلة اذ فرضت ضرائب على رواتب الموظفين وبنسبة مساهمة (3,8) الى جانب الضرائب على الهاتف النقال وشبكات الانترنت وخدمات الفنادق والمطاعم ورسوم تذكرة السفر واجور الخدمات وغيرها وهي جميعها قد طرأت عليها زيادة واضحة استجابة لمعطيات المرحلة الهادفة الى تصحيح مسار النشاط الاقتصادي والمعمزة للموازنة العامة مما اسهمت في زيادة الحيز المالي المتاح الا انها سرعان ما انخفضت لتسجل (5906) مليار دينار عام (2016) وبنسبة مساهمة (9,2) من الإيرادات العامة وشهدت الإيرادات النفطية ارتفاعا من (67495) مليار دينار عام (2017) الى (102768) مليار دينار عام (2018) ويعزى الى تحسن الوضع الامني بالنسبة للمناطق المحررة التي توجد فيها الحقول النفطية وكذلك ارتفعت الإيرادات غير النفطية خلال عام (2017) لتسجل (8840) مليار دينار وبنسبة مساهمة (11,5).

وبعد زمن قصير للتعافي الطفيف في اسعار النفط عام (2019) توافقت جائحة كورونا مع اذار ازمة تباطؤ في الاقتصاد العالمي تهاوت بفعلة اسعار النفط الخام مرة اخرى وفقد النفط نصف قيمته السعرية بعد انهيار تحالف (اوبك+) وانحسرت الإيرادات النفطية وتراجعت مؤشرات اسواق المال فيها بعدما سجل خام برنت ادنى مستوياته في 21 عاما حين لامس عتبة (16) دولاراً للبرميل في نيسان (2020)

عقب انهيار الطلب العالمي على النفط وفيض في المعروض في الاسواق العالمية انعكست صدمة اسعار النفط في هبوط الايرادات النفطية هبوطا حادا خلال عام (2020) مقارنة بالإيرادات المتحققة في المدة نفسها من العام الماضي فقد وصلت الايرادات العامة نحو (62199) مليار دينار خلال عام (2020) بالمقارنة مع عام (2019) والبالغة قيمته (107566) مليار دينار في حين سجلت الايرادات غير النفطية ارتفاعا بلغت نسبة مساهمة 11,9% من الايرادات العامة .

وخلال عام 2021 سجلت الايرادات العامة ارتفاعا ملحوظا بلغت قيمته 109081 مليار دينار ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية والذي ادى الى زيادة الايرادات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة اذ سجلت 95270 مليار دينار ونسبة مساهمة 87,3% كما شهدت الايرادات غير النفطية ارتفاعا ملحوظا بلغ 13811 مليار دينار ونسبة مساهمة 12,7% من الايرادات العامة فضلا عن الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي مما يؤدي الى ارتفاع عوائد النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي والذي انعكس على ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية بالعملة المحلية ومن ثم ارتفاع الايرادات العامة وان هذه الايرادات ترتبط الى حد كبير بأسعار النفط العالمية ومدى استقرارها او تقلبها ارتفاعا او انخفاضاً وكذلك بمقدار الطلب العالمي على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه اذ لاحظنا تأثر هذه الايرادات بالأزمات العالمية والتحولت في اسواق النفط العالمية فضلا عن تأثرها بالصدمات الداخلية التي وجهها الاقتصاد العراقي .

ويمكن القول من خلال ما تقدم ان الموازنة العامة في العراق تعتمد اعتمادا كبيرا على الايرادات النفطية وان قيمة هذه الايرادات بالعملة الوطنية تتأثر هي الاخرى تأثرا كبيرا بالتغيرات التي تحصل في سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضاً ولما كان الاتجاه العام لأسعار الصرف خلال مدة الدراسة الارتفاع فان الاثر بالتأكيد يكون

بانخفاض هذه الإيرادات وهذا ما سيجري تناوله لاحقاً في اثر سعر الصرف على الموازنة العامة

ثالثاً : تحليل تطور الانفاق العام خلال المدة (2003-2021)

تعد النفقات العامة من الادوات المهمة التي توظفها الحكومة لإشباع الحاجات العامة وهي بصدد تطبيق برامجها الاقتصادية اذ تقوم بأنفاق الاموال بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والانفاق العام يتخذ عادة طابعاً نقدياً يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيأتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من السلع والخدمات فضلاً عن مصروفاتها المتعلقة برواتب العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على مستلزمات المعيشة والداخلين والانفاق على الخدمات والمرافق العامة .

ويمكن توضيح تطور الانفاق العام في العراق للمدة 2003-2021 وكالاتي:

1- **الانفاق الجاري:** اتسمت السياسة الانفاقية بعد عام 2003 بالتزايد متأثرة بالزيادة الكبيرة لإيرادات الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية اثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط اذ شهد الانفاق العام ارتفاعاً ولاسيما بجانبه الجاري اذ يتضح من بيانات الجدول بان الانفاق الجاري سجل (28543) مليار دينار وكانت نسبة مساهمته 84,8 من الانفاق العام خلال عام 2004 وتعود اسباب الزيادة في الانفاق الجاري بعد عام 2003 الى دخول بنود اضافية الى الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات اعادة اعمار العراق وان هذه البنود ولا سيما الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيوداً على التوسع في الانفاق الاستثماري .

اما في عام 2005 فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً اذ بلغ (28431) مليار ديناراً ونسبة مساهمة (79,2) من الانفاق العام، جاء هذا الانخفاض نتيجة اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من خلال الضغط على الانفاق العام وفي الاعوام (2006-2008) عاد الانفاق الجاري الى الارتفاع حتى بلغ اعلى مستوى له في عام 2008 ليسجل

(45522)مليار دينار وينسبة مساهمة (79,3)من الانفاق العام وذلك اثر ارتفاع اسعار النفط العالمية بسبب تزايد الطلب على النفط الخام الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي بسبب التوسع في نفقات القطاع العام وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام وذلك بسبب تغير قانون الرواتب رقم 22 لسنة 2008 وقانون الخدمة الجامعية رقم 23 لسنة 2008.

اما في عام 2009 فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً اذ بلغ 42053مليار دينار بعد ان كان (45522)مليار دينار في عام 2008 يعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اثرت سلباً في اسعار النفط بالأسواق العالمية انعكس ذلك على الايرادات العامة وادى الى انخفاضها وان اي تغير في الايرادات العامة انخفاضاً أو ارتفاعاً سوف يؤثر في الانفاق العام ومن ثم فان انخفاض الايرادات العامة ادى الى انخفاض الانفاق العام ولا سيما بجانبه الجاري.

الجدول (5)

الانفاق العام ومكوناته الاساسية للمدة (2003-2021)

(مليار دينار نسبة مئوية)

السنة	الانفاق العام العمود (1)	الانفاق الجاري العمود (2)	النسبة العمود (3)	الانفاق الاستثماري العمود (4)	النسبة العمود (5)
2003	9233,2	7362,9	79,8	1870,1	20
2004	33657	28543	84,8	5114	15
2005	35981	28431	79	7550	21
2006	33487	27460	82	6027	18
2007	33545	25822	77	7723	23
2008	57403	45522	79	11880	21
2009	52567	42053	80	10513	20
2010	84657	60980	72	23677	28
2011	96662	66595	69	30066	31
2012	90374	69618	77	20756	23
2013	106873	72226	68	34647	32
2014	83556	58625	70	24930	30
2015	70397	51832	74	18565	26
2016	67067	51173	76	15894	24

22	16464	78	59025	75490	2017
17	13820	83	67052	80873	2018
22	24422	78	87300	111723	2019
4	3209	96	72873	76082	2020
13	13323	87	89526	102849	2021

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية .(2003-2021) . بغداد :

البنك المركزي العراقي

2- العمود (3)و(5) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

اما الاعوام (2010-2013) فقد شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملموساً بسبب زيادة الانفاق على قوات الجيش والشرطة للمحافظة على استقرار وامنه البلد والبنى التحتية اذ ركزت السياسة الانفاقية على عدد من الاسس والمبادئ التي تعكس الاولويات مثل منح الاولوية للنواحي الامنية من خلال تعزيز القدرات في مجالات الامن والدفاع الوطني وكذلك تحسين قدرات مشروعات النفط والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنى الارتكازية والعمل على امتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والانشطة وبناء القدرات والاستمرار بالتوظيف في القطاع العام.

وفي الاعوام(2014-2016) شهد اقتصاد العراق تراجعاً في الانفاق الجاري ، وذلك نتيجة الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانخفاض اسعار النفط الى جانب ارتفاع نفقات الحرب ضد عصابات داعش الارهابية فضلاً عن نفقات ايواء ودعم النازحين ودعمهم في مخيمات النزوح ودفع مستحققاتهم مما ولد ضغوطاً على الموارد الاقتصادية كذلك الاعباء المالية الاضافية واستنزاف حالات الفساد التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي المتوقفة عن العمل الى التمويل المركزي وارتفاع نفقات اعادة اعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الحرب ويقابل ذلك قلة الايرادات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنوع مصادر الدخل الامر الذي تطلب اتخاذ خطوات سريعة وجادة تمثلت بتقليص النفقات العامة وفرض الضرائب ودعم المنتج الوطني وحمايته عن طريق فرض الرسوم على السلع التي تنتج مثلها محلياً واصدار السندات الحكومية للاكتتاب

المصرفي ونتيجة ذلك سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره (3,9) ترليون دينار عام 2015 اذ انخفضت الايرادات العامة وكذلك الانفاق العام اذ سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبه (38) مقارنة بعام 2014 والبالغ 36,7 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2015، 68) .

اما في الاعوام (2017-2018-2019) فقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً ملحوظاً اذ سجلت خلال هذه الاعوام (59025، 67025، 87300) مليار دينار ونسبه مساهمة 78,1، 82,9، 78,1 على التوالي من الانفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق الجاري ولا سيما تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية والمنح والاعانات والمستلزمات الخدمية اذ سجلت تعويضات الموظفين نسبة مساهمة من الانفاق الجاري 55,7، 53,4، 46,5 للأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي .

وايضا سجلت الرعاية الاجتماعية نسبة مساهمة من الانفاق الجاري 25,1، 22,6، 22,6 في الوقت الذي سجلت المنح والاعانات 11,6، 16,7، 18,8 من الانفاق الجاري للسنوات المذكورة على التوالي (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي 2017، 2018، 2019، 43) وسجل الانفاق الجاري في عام 2020 انخفاضاً بلغ (72873) مليار دينار مقابل 87300 مليار دينار لعام 2019 ويعزى ذلك الى انخفاض جميع مكونات الانفاق الجاري بسبب الازمة المزدوجة (ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط) وعدم اقرار موازنة 2020 وسجلت تعويضات الموظفين النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق الجاري بلغ 55% تليها الرعاية الاجتماعية بنسبه 22,5% واحتلت فقرة المنح والاعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة 15,6% فيما سجلت الفقرات الاخرى النسبة المتبقية البالغة 6,9% (النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي ، 2020، 47)

وخلال عام 2021 شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغ (89526) مليار دينار وبنسبة مساهمة (87%) من الانفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط

بعد ان شهدت تراجعاً كبيراً خلال العام السابق وهو يعكس أهمية القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية والتي بدورها تمويل الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري.

ب- الانفاق الاستثماري:

يتضح من بيانات الجدول (5) بان الانفاق الاستثماري قد سجل (1870) مليار دينار عام 2003 وبنسبة مساهمة 79,7 من الانفاق العام وخلال عام 2004 شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعاً بلغ 5114 مليار دينار وبنسبة مساهمة 15,19 من الانفاق العام ويعود هذا الارتفاع الى توجه الحكومة لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2004) اما في عام 2006 فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ 6027 مليار دينار وبنسبة مساهمة 17,9 من الانفاق العام ويعزى ذلك الى تواجه الانفاق العام نحو الانفاق الجاري بسبب الاحتياجات اليومية من السلع والخدمات في المرافق العامة التي واجهها قصور واضح في الانفاق خلال السنوات السابقة للتغير السياسي وخلال الاعوام (2007-2008) اتجه الانفاق الاستثماري الى التزايد نتيجة لتزايد الإيرادات المتأتية من بيع النفط الخام جراء ارتفاع اسعاره عالمياً وفي عام 2009 شهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ (10513) مليار دينار وبنسبة مساهمة 20 من الانفاق العام مقارنة بعام 2008 والبالغ (11880) مليار دينار وبنسبة مساهمة 21 ويعزى هذا الانخفاض الى الازمة المالية التي حدثت في عام 2008 والتي ظهرت بوادرها على الاقتصاد العراقي في عام 2009 وبعد ذلك عاد الانفاق الاستثماري الى الارتفاع.

شهد الانفاق الاستثماري تزايداً خلال المدة (2010-2013) اذ سجل (23676) مليار دينار وبنسبة مساهمة 28 عام 2010 و 34647 مليار دينار عام 2013 ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً وفي عام 2014 انخفضت قيمة

الاتفاق الاستثماري ليبلغ (24930) مليار دينار ونسبة مساهمة 30 من الاتفاق العام ويعود سبب انخفاض قيمة الاتفاق الاستثماري الى عدم اقرار موازنة 2014 والذي كان له اثراً سلبياً واضح في تلكؤ تنفيذ المشروعات الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية مما اثر في عملية تنفيذ العديد من المشروعات واستمرت قيمة الاتفاق الاستثماري بالانخفاض خلال الاعوام 2015, 2016 اذ بلغت قيمة الاتفاق الاستثماري (18564) مليار دينار ونسبة مساهمة 26 خلال عام 2015 و 15894 مليار دينار ونسبة مساهمة 24 خلال عام 2016 ويعزى سبب الانخفاض الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين اثرتا وبشكل كبير في المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض اسعار النفط الخام من (94,4) دولاراً للبرميل عام 2014 الى (47,9، 40) دولاراً للبرميل في عامي 2015, 2016 على الترتيب وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016 الا انه لا يوازي نسبة الانخفاض في اسعاره اما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الاوضاع الامنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية وما تبع هذه الاحداث من زيادة في الاتفاق على الامور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحرب.

وعاد الاتفاق الاستثماري الى الارتفاع في الاعوام (2017، 2018، 2019) وعاود الاتفاق الاستثماري الى الارتفاع اذ بلغ (16464-13820-24422) مليار دينار ونسبه مساهمة (22، 17، 22) من الاتفاق العام ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً مع تحسن الاوضاع الامنية . سجل الاتفاق الاستثماري خلال عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً بلغ (3208) مليار دينار ونسبة مساهمة 4,2 من الاتفاق العام ويعزى ذلك الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشروعات فضلاً عن تدني

الايادات العامة مما ادى الى تقليص الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستثماري لجميع القطاعات .

وفي عام 2021 شهد الانفاق الاستثماري ارتفاعاً بلغ (13322) مليار دينار ونسبة مساهمة 12,9 من الانفاق العام يعزى ذلك الى تعافي اسعار النفط اذ ارتفعت من (41,6) دولار للبرميل عام 2020 الى (69) دولاراً للبرميل عام 2021 اذ انعكس الارتفاع الحاصل في اسعار النفط بشكل ايجابي على الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الاخيرة وباعتبار الانفاق العام يمول من الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الانفاق العام بشقبة الجاري والاستثماري نستنتج مما تقدم ان النفقات العامة في العراق مثلها مثل باقي الدول الاخرى ترتبط بالنفقات الواجب انفاقها من قبل الحكومة التي تعد ملزمة لسير النشاط الاقتصادي الحكومي فضلاً عما تستخدمه السياسات المالية من توسع او انكماش في تلك النفقات تراه الحكومة مناسبة لتحقيق اهدافها في النمو الاقتصادي والاستقرار في مستويات الاسعار وان المحدد الاساسي لهذا الانفاق هو الايرادات العامة التي تحققها الدولة من مواردها المتعلقة وخصوصاً الايرادات النفطية في حالة الاقتصاد العراقي التي تعتمد بشكل كبير على اسعار وكميات النفط الخام المصدر وما تتعرض له هذه الايرادات من تقلبات في السوق العالمية . لذلك نرى ان الموازنة العامة في العراق تبعا لذلك قد تحقق فائضا او عجزا سنويا خلال مدة الدراسة وذلك بالاعتماد على قدرة الدولة في الايفاء بمتطلبات الانفاق العام من جهة ومدى توافر الايرادات العامة التي تعطي هذا الانفاق من جهة ثانية . اذ قد تحتفظ الدولة الى اصدار موازنتها بالعجز في حالة عدم كفاية الايرادات العامة المتوقعة وخصوصا عندما تنخفض اسعار النفط الخام او يقل الطلب عليه او انها تصدر هذه الموازنة بفائض عندما ترتفع اسعار النفط ويزداد

الطلب عليه . ولذلك فان الموازنة العامة في العراق اصبحت مرهونة بالإيرادات النفطية المتحققة وكذلك بسعر الصرف مما ينعكس سلباً او ايجاباً على إيرادات الدولة بالدينار العراقي ومن ثم يحدد مقدار الفائض او العجز او التوازن في الموازنة العامة .

المبحث الرابع: تحليل اثر تغيرات سعر الصرف في الإيرادات العامة والانفاق العام

للمدة (2003-2021)

تعد التغيرات في اسعار الصرف بالغة الاهمية وذلك من خلال تأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الموازنة العامة ويكون هذا التأثير في الإيرادات العامة ومن ثم في الانفاق العام ويكون هذا التأثير غير مباشر وذلك من خلال التغيرات التي تحصل في اسعار النفط والتي تنعكس بصورة غير مباشرة على سعر صرف للدينار العراقي عن طريق عوامل اخرى مرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف حيث ان انخفاض قيمة العملة المحلية امام الدولار يعني ارتفاع مداخل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الامريكي وهذا يتيح حيزاً اكبر لارتفاع الإيرادات العامة وبعدها ارتفاع الانفاق العام وتكون العلاقة عكسية بين اسعار النفط وسعر الصرف الدولار الامريكي امام العملة المحلية فكلما ارتفعت اسعار النفط زادت حصيلة العملة الاجنبية وقد تتخذ الدولة قراراً برفع قيمة عملتها مقابل الدولار الامريكي مما يؤدي الى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية عما عليه في السعر السابق .

وتشير بيانات الجدول (6) الى مقدار الإيرادات النفطية بالدينار العراقي حسب سعر الصرف اللاحق وسعر الصرف السابق، وهذا ما يوضحه كل من العمود (7) والفرق بينهما العمود رقم (8) الذي يبين مقدار التغير الحاصل في الإيرادات النفطية بالدينار العراقي من خلال تغير سعر الصرف . ونظراً لكون التغير في سعر الصرف كان باتجاه ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الامريكي يلاحظ ان مقدار التغير في الإيرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي كانت بقيمة سالبة اي ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى انخفاض الإيرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي وهذا يعد تأثيراً سلبياً في الإيرادات العامة التي حققتها الحكومة، وهذا واضح بشكل كبير في السنوات (2004، 2007، 2008، 2009) اذ بلغ الفرق بين الإيرادات النفطية محسوب على اساس السعر السابق والسعر اللاحق الى (22225)

مليار دينار عراقي (23828) مليار دينار عراقي و (1000) على التوالي في حين ان الفرق كان موجبا بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السنوات (2004، 2015، 2019) مما يعني ان الايرادات النفطية تزداد عندما تنخفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . وقد كانت التغيرات في الايرادات النفطية مساوية للصفر عندما لا يتغير سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وهذا واضح في السنوات الاخرى عبر ما ذكر.

الجدول (6) تأثير اسعار الصرف على الصادرات العراقية للمدة 2003-2021

السنة	صادرات النفط الخام (مليون برميل سنوي) (1)	متوسط سعر برميل النفط (2)	ايرادات النفط المصدرة (مليون دولار) (3=2*1)	سعر الصرف الرسمي (دينار) (4)	ايرادات النفط الخام مليار دينار (5=3*4)	سعر الصرف الرسمي السابق (دينار) (6)	ايرادات النفط الخام الجديدة (7=3*6)	الفرق بين الايرادين (8=7-5)
2003	339	26,89	9,116	1896	17,283	--	--	
2004	1,450	34,60	50,170	1453	72,897	1896	95,122	(22,22)
2005	1,472	48,33	71,151	1469	104,521	1453	103,383	1,138
2006	1,468	57,97	85,088	1467	124,825	1469	124,995	(170)
2007	1,643	66,40	109,095	1255	136,914	1467	160,043	(23,128)
2008	1,855	92,08	170,808	1193	203,774	1255	214,365	(10,590)
2009	1,906	60,50	115,313	1170	134,916	1193	137,568	(2,652)
2010	1,890	76,79	145,133	1170	169,806	1170	169,806	0
2011	2,166	106,17	229,133	1170	269,058	1170	269,058	0
2012	2,423	107,96	261,587	1166	305,011	1170	306,057	(1,046)
2013	2,390	103,60	247,604	1166	288,706	1166	288,706	0
2014	2,516	94,45	237,636	1166	277,084	1166	277,084	0
2015	3,005	47,87	143,845	1187	170,743	1166	167,723	3,021
2016	3,804	39,53	150,352	1190	178,919	1187	178,468	451
2017	3,802	51,87	197,210	1190	234,680	1190	234,680	0
2018	3,862	68,62	265,010	1190	315,362	1190	315,362	0
2019	3,968	63,64	252,536	1190	300,518	1190	300,515	0

تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي ودورها في الموازنة العامة في العراق

2020	3,428	41,47	142,176	1190	169,189	1190	169,189	0
2021	2,962	68,00	201,416	1450	292,053	1190	239,685	52,368

المصدر: 1- العمود (1، 2، 4، 6) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك)، المنشرات السنوية للسنوات (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، تقرير الامين العام السنوي

2- العمود (3، 5، 7، 8) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

من الحالات الموجبة والسالبة ولغاية سنة 2020 وتعود للعام 2021 الذي يعد السنة الاكثر وضوحاً لأثر التغير الرسمي لسعر الصرف اذ اتخذت الحكومة العراقية كما مر معنا قراراً بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في شهر كانون الاول من عام 2020 ونلاحظ ان هذا التغير في سعر الصرف للدينار باتجاه الانخفاض قد ادى الى زيادة الايرادات النفطية الفعلية بمبلغ (52368) مليار دينار عراقي اي بحدود (5,52) ترليون دينار عراقي بين السعرين السابق واللاحق وهذه الزيادة في الايرادات العامة مكنت الحكومة من تحقيق فائض في ميزانيتها اذ بلغت الايرادات العامة للحكومة في عام 2021 (109081) مليار دينار في حين ان الانفاق العام (102849) مليار دينار، اي ان الفائض المتحقق في الميزانية العامة للدولة لعام 2021 قد وصل الى حدود (6) ترليون دينار عراقي .

وتبين من خلال البيانات المذكورة ان الهدف الاساسي للحكومة العراقية في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي كان ينصب في زيادة إيراداتها من النفط الخام بالدينار العراقي لتغطية حجم الانفاق المتزايد وخصوصاً في الرواتب فضلاً عن المصاريف التشغيلية الاخرى وليس كما ادعت الحكومة في ورقتها البيضاء بانها تسعى الى تقليل الاستيراد وزيادة قدرة الدولة التصديرية وهو لم يحقق عملياً اذ ان اغلب الاستيرادات ضرورية وهوما لم تستطع الحكومة ايقاف استيرادات او تقليص الطلب على السلع المستوردة مما ترتب عليه بقاء الاستيرادات بحجم وقيم مقارنة

للسنوات السابقة وقد اشرنا الى ذلك في نافذة بيع العملة اذ استمر بيع العملة الاجنبية في عام 2021 في بعض الاشهر بأرقام اعلى من سابقتها في السنوات السابقة . وقد ازداد مقدار الصرف الذي لحق بالمواطن بشكل عام لأنه قام بدفع مبالغ اعلى من دخله للحفاظ على مستواه المعاشي السابق او انه اضطر الى تقليص عدد من السلع الضرورية التي يحتاجها مما ادى الى انخفاض دخله الحقيقي وقد تأثر بهذا الانخفاض في سعر الصرف بالدرجة الاساس ذوي الدخل المحدود او الدخل المنخفض في الوقت الذي فقدت فيه الطبقة المتوسطة بحبوحة العيش التي حصلت عليها بعد عملية التغير السياسي في عام 2003 ولذلك فان اثر تخفيض سعر الصرف كان سلبيًا على المواطن الاعتيادي لتأثير في سلة السلع والخدمات التي يحصل عليها .

اما بخصوص الصادرات فان تخفيض سعر الصرف لم تكن آثاره واضحة اذ ان الصادرات العراقية اغلبها صادرات نفطية وبنسبة 99% وان اسعار النفط الخام تحدد في السوق العالمية ولا اثر للسياسة النقدية المحلية هنا من خلال سعر الصرف في اسعار النفط وكمياته وانما تتحدد حصة العراق من صادراتها النفطية على وفق الاسس الموضوعية في منظمة الدول المصدرة اوبك وحاليا (اوبك+) ولذلك فان الصادرات المستفيدة وهي الصادرات النفطية ذات اهمية في الصادرات العراقية لان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنوع في هيكله الانتاجي ومن ثم قدرته في تنويع صادراته وزيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار القرار الذي اتخذته الحكومة برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في عام 2023 لتؤكد لنا ان قرار الحكومة السابق في عام 2020 كان قراراً غير مدروس بل انه مرتجل وكان الغرض الاساس فيه معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الايرادات النفطية بالدينار العراقي لمواجهة العجز وهذا ما تحقق لها خصوصا ان اسعار النفط اتجهت نحو الارتفاع بعد الحرب الروسية الاوكرانية في عام 2022 . اما الآثار الاقتصادية التي كانت تروج لها الورقة

البيضاء التي يمكن ان تحقق في الاجل الطويل فان السعر الذي حدد لم يستمر لمدة طويلة هذا ويبين لنا الاثر من جهة ومن جهة اخرى لو كان صحيحا لتمسكت به الحكومة الحالية ودافعت عنه لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

الاستنتاجات:-

- 1- تؤثر التغيرات الرسمية لسعر صرف الدينار العراقي تأثير واضحاً في حصيللة الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة مقومة بالدينار العراقي اذ تزداد هذه الإيرادات عند انخفاض سعر الصرف وتتحقق في حالة ارتفاع سعر الصرف .
- 2- تتحدد قدرة الحكومة العراقية في الانفاق الحكومي بحصيلتها من احد مصادر إيراداتها العامة المتمثلة بالنفط الخام بوصفة المورد الريعي الالهـم الذي تملكه الحكومة العراقية والذي يشكل النسبة الاكبر من الإيرادات العامة للحكومة .
- 3- ان الاستقرار في سعر الصرف الدينار يجعل الاقتصاد العراقي اكثر استقراراً في رسم السياسة المالية العامة للدولة.
- 4- ان التغيرات التي اخذتها الحكومة في سعر الصرف لا تتم عن دراسة معمقة وواعية لهذه التغيرات وانما جرى اتخاذها لغرض تحقيق اهداف انية تتعلق بحاجة الدولة للإيرادات النفطية المقومة بالدولار الامريكي لغرض توظيفه في معالجة العجز في الموازنة العامة .

التوصيات :-

1- ينبغي ان يكون استخدام سعر الصرف بوصفة اداة نقدية استخداماً صحيحاً يتلاءم مع وضع سياسة اقتصادية مستقرة اذ ان التغيرات الرسمية لسعر الصرف تولد حالات من عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي .

2- يجب على الحكومة العراقية تعيين ادواتها المالية في الحصول على الايرادات العامة من الموارد الاخرى غير المورد النفطي مما يجعل السياسة المالية اكثر استقراراً .

3- ينبغي ان تكون قرارات التغير في سعر الصرف مبنية على دراسات معمقة ومدرسة بشكل جيد من اجل تفادي ارتدادها على الاقتصاد العراقي وجعلها تسير باتجاه سياسة اقتصادية مستقرة .

المصادر :

اولاً: المصادر العربية

1- البعاج ، طاهر جاسب مكي ، 2019، تسوية المدفوعات الدولية وانظمة الدفع الالكترونية في ظل النظام النقدي الدولي مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2016 ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة

2- الساعدي ، عبد ، وآخرون ، 2011، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 64 ، العدد 7

3- العاني ، محي ، وآخرون ، 2019، تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

4- العجوزة ، ايمان علي محفوظ ، 2021 ، الاثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصرفي خلال فترة (1995-2018) ، المجلة للإدارة ،المجلد 43

5- الغالبي، عبد الحسين جليل ،مطوق، ليلي بديوي ، صدمات اسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع اسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 19

6- الياسري ،احمد فالح عبد الرحيم ،2022، دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة 2003-2020 دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة

7- بوديوة ، بوزرامة ، امينة ، جيلاني،2020، اثر المتغيرات النقدية على رسملة البورصة المصرية خلال الفترة (2004-2018) ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، الجزائر

8- دادان ، عبد الوهاب ، رشيدة ، زاوية ، 2016، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد3

9- دانيالز ، جوزيف ، فانهوز و دافيد ، 2012، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة محمود حسن حسني ، الرياض ، دار المريخ للنشر

10- حسن ، باسم عبد الهادي ،2020، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، الاردن ،النشر فريد ريش ابريت

- 11- عكاوي ، سلمان ، محمود ، زهير حامد ، 2014، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة (2003- 2011)، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد 101
- 12- علي ، احمد ابراهيمي ، 2015، الطلب على العملة الاجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف
- 13- عوض ، ايمان احمد ، مهدي ، حنان خضاري ، 2021 ، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات دراسة على الاقتصاد المصري ، مجلة البحوث المالية ، المجلد 22، العدد الاول
- 14- محمد ، زينب احمد ، 2014، الأزمة المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد
- 15- محمود ، حميدات ، 2000، مدخل للتحليل النقدي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية
- 16- مختاري ، فتيحة ، 2018 ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري واليات علاجها ، مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد 2 ، العدد 1
- 17- مرغيت ، عبد الحميد ، 2019 ، النقود والتمويل الدولي ، المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث والدراسات
- 18- هالوود ، سي بول ، ماكدونالد ، رونالد ، النقود والتمويل الدولي ، تعريب محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض
- 19- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2004. بغداد: البنك المركزي العراقي
- 20- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2015. بغداد: البنك المركزي العراقي

21- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2020. بغداد: البنك المركزي العراقي

ثانيا : المصادر الاجنبية

1-Bertrand NEZEYS,les Politques de competitivite
ed.1993,Economica, Paris